

النزاعات الداخلية المسلحة في دول الساحل الإفريقي

ا.م.د. نبيل نويس

أستاذ محاضر "أ" تخصص قانون عام

المركز الجامعي - بركة -

nabil.nouis@univ-batna.dz

مستخلص البحث :

تعاني دول الساحل الإفريقي من نزاعات داخلية مسلحة أدت إلى ازدياد الوضع الأمني و الاستقرار السياسي وانتهاك حقوق الإنسان في الإقليم، مما دفع بالمجتمع الدولي لتدخل لتدارك الوضع، ويتجلى الهدف من الدراسة هو تقدير أسباب النزاعات الداخلية المسلحة سواء تعلق الأمر بالحروب الأهلية أو الانقلابات العسكرية ومدى انتشار هذه النزاعات في دول الساحل الإفريقي، ومدى نجاح التدخلات الخارجية في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وعليه تم طرح الإشكالية التالية : ما مدى نجاح التدخلات الخارجية في الحد من انتشار النزاعات الداخلية المسلحة في دول الساحل الإفريقي؟. ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة أن جل النزاعات الداخلية المسلحة التي عرفتها المنطقة كانت نشأتها بسب الصراع الديني الذي تقاوم ليصل حد الصراع على السلطة.

المقدمة : introduction

تعتبر القارة الإفريقية بصفة عامة منطقة صراعات ونزاعات، إذ تشهد زيادة مستمرة في عدد الحروب، وقد أهلكتها الحروب الداخلية والتي عادة ما تكون بسبب ديني كما هو الحال في نيجيريا، أو عرقي أو بسبب الصراع على السلطة والقيادة، وهو السبب الرئيسي لأغلب النزاعات الإفريقية ، بالإضافة إلى ذلك فإن القارة السمراء تعج بمشاكل مختلفة بسبب تجار السلاح والإرهاب والمخدرات والهجرة الغير المشروعة مما جعلتها تعاني من عدم الاستقرار السياسي . وقد عرفت معظم دول إقليم الساحل الإفريقي نزاعات داخلية مسلحة تطورت لتصبح حروبا أهلية في بعض الدول، ونتيجة لمثل هذه الحروب الأهلية والاضطهاد وسوء المعاملة والتمييز العنصري نشأ نوع جديد من النزاعات الدولية، الأمر الذي استدعى تدخل المجتمع الدولي في بعض الحالات في المنطقة، فلطالما كان الغرض من إنشائه هو إيجاد حلول للمشاكل الدولية التي تهدد السلم والأمن الدوليين إذ يعتبر ذلك من المقاصد التي تسعى لها الأمم المتحدة وهو ما وضحته المادة الأولى/فقرة أولى من ميثاق الأمم المتحدة، وقبل ذلك تدخل المنظمات الدولية الإفريقية لحل مختلف النزاعات التي يشهدها الإقليم بالطرق السلمية كل ذلك من أجل وقف هذه النزاعات الداخلية المسلحة، والعمل على إيجاد حلول جديّة لتدارك آثارها ولضمان عدم تكرارها في المنطقة ومع ذلك لا تزال شعوب إقليم الساحل الإفريقي تعاني من آثار هذه المشاكل، ولم تتمكن من معالجة أسباب الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية سواء المسلحة أو غير المسلحة و لا يزال السعي للوصول إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية التي عرفتها دول الساحل الإفريقي. وعليه نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح التدخلات الخارجية في الحد من انتشار النزاعات الداخلية المسلحة في دول الساحل الإفريقي؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا موضوع الدراسة إلى قسمين، حيث خصص القسم الأول للإطار المفاهيمي للدراسة، أما القسم الثاني خصص لدراسة النزاعات الداخلية المسلحة في دول الساحل الإفريقي.

أولاً - الإطار المفاهيمي: First - the conceptual framework:

وسنتطرق من خلال هذا القسم إلى مجموعة دول جنوب الصحراء المشكلة لإقليم الساحل الإفريقي وأهم العوامل والمؤشرات المشتركة بينهم، ثم إعطاء مفهوم النزاعات الداخلية المسلحة.

أولاً - 1 - دول الساحل الإفريقي: First - 1 - African Sahel countries:

تتكون دول الساحل الإفريقي من تسعة دول وهي : مالي (1240190 كم² و 15000000 ن)، نيجيريا (923770 كم² و 152217000 ن)، إفريقيا الوسطى (622980 كم² و 500000 ن)، سنغال (196720 كم² و 12853000 ن)، نيجر (1267000 كم² و 15878000 ن)، بوركينا فاسو (275000 كم² و 1624000 ن)، تشاد (1284000 كم² و 1127400 ن)، موريتانيا (1080000 كم² و 3363000 ن) (سلسلة لو سافر، إفريقيا) وتمتد مجموعة هذه الدول من الحدود السودانية شرقاً إلى ضفاف الأطلسي غرباً ومعظمها دول داخلية باستثناء موريتانيا و السنغال المطلتين على المحيط الأطلسي

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html>

وتعاني دول الإقليم مثل باقي الدول الإفريقية من انتشار للأمية حيث أن نسبة التعليم العالي في النيجر وتشاد لا تتجاوز 1% إضافة إلى ضعف البنية الأساسية والفقر إذ تعد النيجر وتشاد ومالي من أفقر دول العالم بالإضافة إلى مشكلة الديون الخارجية وقد حققت الدول الإفريقية مؤشرات سلبية في جميع هذه المجالات (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/03/22) وزيادة على ذلك تشهد دول الساحل الإفريقي ارتفاع في عدد السكان كما هو ملاحظ من المعطيات السابقة، ومشاكل التصحر والجفاف واعتمادها بشكل كلي على الهبات الدولية واعتبارها محطة دولية للمتاجرة بالمخدرات والهجرة الغير شرعية المتجهة إلى أوروبا، كما عرفت دول تجمع الساحل الخماسي استيطان التنظيمات الجهادية المتطرفة، بالإضافة إلى الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية التي عرفت المنطقة (المحمود، 2001، ص 163، 170، 171).

ولعل هذه الصعوبات هي متماثلة في القارة الإفريقية ككل ومع ذلك فإن لكل دولة مشاكلها الخاصة

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html>

أولاً - 2 - مفهوم النزاعات الداخلية المسلحة:

First - 2 - the concept of internal armed conflicts:

يقصد بالنزاع الخلاف الذي يدور حول مجموعة من المصالح المتعارضة بين عدد من الأطراف والتي تؤدي إلى افتعال خصومة توتر العلاقة التي تجمع الأطراف (المخادمي، 2005، ص 22). والنزاعات الداخلية هي النزاعات والمنافسات التي تحدث داخل الدولة أي بين أفرادها ومختلف فئاتها التي تكون المجتمع (بلفراق، 2016، ص 7) وتخضع لقواعد القانون الداخلي (القادري، 2007، ص 34، 35). أما النزاعات الداخلية المسلحة فهي "نزاعات أو خلافات أو حروب أو نزاعات عسكرية تحدث بين أطراف خاضعة للقانون الداخلي وقد يكون هذا النزاع قائم بين قوات مسلحة وأخرى منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى تقع تحت قيادة تمارس سيطرة على الإقليم وتخضع للقانون الدولي

الإنساني" (الفتلاوي، 2014، ص11). فطالما أن النزاع يحدث داخل إقليم الدولة فذلك يعتبر شأنًا داخليًا فإن المواثيق الدولية تمنع التدخل فيه (سعد الله، 2008، ص50). وهو ما تنقيد به جل دساتير الدول، حيث تضمنت المادة (31) من الدستور الجزائري باعتبار أنها طرف في المجتمع الدولي بعد مصادقتها على مختلف المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (بوضياف، 2016، ص65). وهو ما يمنع المجتمع الدولي من التدخل في النزاعات الداخلية المسلحة للدول إلى أن يتهدد استقرار الإقليم في الدول المجاورة (سعد الله، 2008، ص46) ويتم التدخل بناء على اتفاقيات مبرمة بين الدولة التي تعاني من نزاعات مسلحة والدولة أو الدول المتدخلة، فالتدخل هو إقدام دولة أو مجموعة من الدول على التدخل بكل الطرق السلمية أو العنيفة في دولة أو دول أخرى

(القادري، 2007، ص29)

رغم أن هذه النزاعات داخلية إلا أنها اكتسبت طابعًا دوليًا لتعلقها بحقوق الإنسان الأمر الذي أتاح الفرصة للمجتمع الدولي التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما وقد تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورًا في ذلك (الفتلاوي، 2014، ص39)، وغالبًا ما تكون مثل هذه النزاعات المسلحة بسبب نزاع قائم على الهويات أو نزاع عرقي وديني التي تثور نتيجة الحرية والاعتقاد أو لأسباب سياسية غير ظاهرة المعالم (سعد الله، 2008، ص43-46)، أو بسبب الصراع بين القبائل والطوائف على السلطة. وينتج عن هذه النزاعات الداخلية المسلحة انقسامات في الدولة وما ينجر عنها من عدم تطبيق القانون المحلي والخروج عن المعايير الدولية وانهيار البنية الأساسية وهياكل الدولة وعدم فعالية السلطة القضائية وانتهاك حقوق المجتمع المدني سواء من طرف القوات الحكومية أو غير الحكومية، وانتشار ثقافة يغلب عليها طابع العنف (سعد الله، 2008، ص51) ولتدارك مثل هذه الآثار لابد أن يكون هناك دور لدول الجوار أولاً والمتمثلة في دول الإقليم والدول الحدودية معها من بينها الجزائر إذ تعتبر دول الساحل الإفريقي الباحة الخلفية لها، من خلال التعاون في جميع مجالات النشاط البشري وتنمية العوامل الإيجابية للتقدم المادي بالإضافة إلى محو الأضرار (الطالب، 2003، ص37) ومن ثم تدخل المجتمعات الدولية الأخرى بمختلف الإعانات والمساعدات الدولية.

ثانياً: النزاعات الداخلية المسلحة في دول الساحل الإفريقي:

Second: The internal armed conflicts in the countries of the African Sahel:

عرفت دول الساحل الإفريقي التسع السابق ذكرها لنزاعات داخلية مسلحة مختلفة ومتعددة أدت بعضها إلى انقلابات عسكرية على السلطة الرئاسية الحاكمة وأخرى وصلت حد الحرب الأهلية، وعليه سنتطرق من خلال هذا القسم إلى بعض الحروب الأهلية التي عرفتها المنطقة، والانقلابات العسكرية.

ثانياً: 1- الحروب الأهلية: Second: 1- Civil Wars:

هناك العديد من الصعوبات لتحديد أي من النزاعات المسلحة يمكن أن يطلق عليها حرب ذلك أن العديد من الحالات يستخدم فيها العنف ولكنها تقع بين السلام والحرب (الحسين، 2007، ص78) فالحرب بصفة عامة هي استخدام العنف لحماية مصالح أو توسيع نفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح متعارضة (القادري، 2007، ص14)، أما الحرب الأهلية فهي " حرب بين فصائل داخل الدولة تحاول تشكيل أو منع تشكيل حكومة

جديدة للدولة كلها أو على جزء منها والهدف منها تغيير النظام الحاكم أو إزاحة بعض العناصر داخله أو للانفصال بمنطقة كدولة جديدة" (الحسين ، 2007، ص 81)

معظم دول الساحل الإفريقي عرفت حروبا أهلية كما سبق الإشارة إليه سابقا، فقد شهدت دولة مالي حربا أهلية في الشمال دامت 50 سنة والتي كان أطرافها الحكومة المركزية بياماكو وبين قبائل الطوارق و القبائل العربية الأوزادية مما دفع الدولة للاستتجاد بالمجتمع الدولي <http://studies.aljazeera.net> ذلك أن النزاع المسلح الذي لجأت إليه الحركات الانفصالية أو الجهات المعارضة هو عمل غير مشروع (الفتلاوي، 2014، ص307)، وقد قادت فرنسا الحرب وتمكنت من استرجاع السلطة والسيادة للجيش والدولة المالية <http://studies.aljazeera.net> ذلك أن جل الحروب الأهلية تعرف تدخلا من طرف القوى الإقليمية أو الدولية إلى جانب طرف محدد من الأطراف المتصارعة (المحمود، 2001، ص 200) ذلك من أجل ضمان مصالحها في المنطقة، ولطالما استتجدت الدول الإفريقية في نزاعاتها الداخلية المسلحة بالدولة التي كانت تستعمرها لوجود مصالحها داخل الدولة والتي ستسعى للحفاظ عليها بثتى الطرق.

وقد عرفت الحرب الأهلية النيجرية التي كان سببها الأول ناتج عن عملية الدمج العسكري للأقاليم من طرف الاستعمار البريطاني مما زاد من حدة النزاعات بين الشمال والجنوب مما أدى الى تدخلات دولية متعددة حيث دعمت بريطانيا الحكومة النيجرية وزودتها بالمعونات العسكرية والمالية في حين دعمت كل من الصين وإسرائيل وفرنسا الحركات الانفصالية في نيجيريا بيافرا (المحمود، 2001، ص 67، 197، 198) هذا الإقليم المسيحي الذي كانت مطالبه الانفصال والاعتراف به كدولة مستقلة، أي أن الحرب الأهلية التي عرفتها الحرب نيجيريا ذات طابع ديني (الشاعري، 2006، ص 126) والأمر الذي زاد من حدة الصراعات في نيجيريا هو وجود ثلاثة حكومات إقليمية تحكم المنطقة (المخادمي، 2005، ص22)، غير أن الأوضاع حاليا تعرف نوعا من الاستقرار الأمر الذي ساعد في تنمية اقتصاد الدولة مع ذلك لا تزال تشهد أنواع مختلفة من الصراعات الداخلية ولاسيما من ناحية الفساد بالإضافة إلى نشاط بوكو حرام.

أما بالسبب لتشاد فقد كان للاستعمار الفرنسي دورا بالغا في تقسيم المجتمع التشادي إلى شمال مسلم و جنوب مسيحي الذي كان له دور في تنصيره، وتميز التشادي المسيحي عن التشادي المسلم مما زاد من حدة الحرب الأهلية في تشاد على مر السنين مما أدى بتدخلات عسكرية من طرف ليبيا وفرنسا التي كانت تدعم الحكومة بناء على اتفاقيات ثنائية، ويكون هذا التدخل الدولي والإقليمي وفقا لطلب السلطة الرئاسية في المنطقة، أو من طرف الجماعات الانفصالية التي كانت تدعمها كل من المغرب مصر والغابون (المحمود، 2001، ص 69، 202، 203)

وقد شهدت إفريقيا الوسطى منذ سنوات قليلة حرب أهلية بدأت عرقية لتتحول فيما بعد إلى حرب إثنية بين المسلمين والمسيحيين وصراع على السلطة، حيث أن تدخل المجتمع الدولي لم يفضي إلى نتيجة ملموسة وكل طرف كان يسعى لتحقيق مصالحه في المنطقة والحفاظ عليها ولاسيما فرنسا <http://studies.aljazeera.net>

قد باتت الحروب الأهلية الداخلية في المنطقة محل لفرض القوى الكبرى نفوذها (تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/03/22) ومدخلا لهذه الدول التي كانت ولا تزال مصدرا لموارد الطاقة (المحمود، 2001، ص 83، 86)، الأمر الذي يجعل الدول الكبرى

تسعى للتدخل في الحروب الأهلية التي تشهدها المنطقة لبط نفوذها وتأسيس مصالح في المنطقة والمحافظة عليها، وبالرغم من أن هذه التدخلات العسكرية أدت إلى إيجاد حل مؤقت أو حتى دائمة إلى أنها سببت في دمار شامل (الشاعري، 2006، ص 128)، في دول الساحل الإفريقي، فرغما من نجاح التدخل الفرنسي في شمال مالي وتمكنه من استرجاع السلطة للجيش والدولة المالية فإن ذلك أدى إلى نتائج عكسية في المنطقة حيث عرفت المنطقة تنسيق بين التنظيمات الجهادية ولاسيما بين القاعدة وداعش (البوعشة، 2008، ص 83) التي وجدت لها موقع للاحتضان بسب انتشار الأمية بين أهالي المنطقة والفقر والحاجة بالإضافة إلى إنتشار ثقافة العنف وحمل السلاح والعمل كمرتزقة لحساب الحكومات الأجنبية أو الحركات الانفصالية والجهات المعارضة وأيضا هذه التنظيمات الجهادية المتطرفة أو ما يعرف بالإرهاب، حيث أورد ريتشارد كلوتربيك في تعريفه للحروب الأهلية أنها تنتج تصعيد هائل في العمليات الإرهابية

<http://studies.aljazeera.net> كما تجدر الإشارة أن للثورات العربية آثاراً على الأوضاع الإفريقية وخصوصا في دول الساحل الإفريقي لأنها على حدود إقليمية مع الدول العربية المسلمة، (حيث عملت الدولة الموريتانية على المباشرة بإعلان بعض الجماعات بأنها إرهابية، أما في مالي فتعتقد الحكومة بأن الجماعات الانفصالية تستمد أفكارها من الفكر الإسلامي الوهابي التفكير الإرهابي مما جعلها تقوم بخطة تتمثل في طرد أصحاب الهوية العربية والإسلامية من الدولة، كما رفضت إفريقيا الوسطى التوجيهات الإسلامية التي جاء بها سيليكيا واتجهت نهج مالي، أما في نيجيريا فقد رجحت الحكومة أن نشاط بوكو حرام مستمد من التطرف الإسلامي، كما كان للثورات العربية تأثيرا على حركات التمرد في السنغال وبوركينا فاسو، ويبدو أن النهج المعتمد من مالي وإفريقيا الوسطى مرشحة للتكرار فيما بين دول جنوب الصحراء) (المحمود، 2001، ص 19)

مما سبق يتضح بأن دول الساحل الإفريقي عرفت انتشارا واسعا للنزاعات الداخلية المسلحة التي وصلت حد الحرب الأهلية والتي كانت ناتجة عن التخطيط الاستعماري لإحداث تفكك في المجتمعات الإفريقية المستعمرة ولاسيما من الناحية الدينية مابين المسلمين والمسيحيين وتآزمها للوصول إلى حرب أهلية بين القبائل والطوائف من أجل الانفصال أو من أجل الوصول إلى السلطة، وبما أن هذه النزاعات الداخلية المسلحة وصلت حد الحرب فإنها بذلك تجاوزت وسائل التسوية السياسية والقانونية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة في المادة 33 الفقرة أولى (المرزوق، 2015، ص 434-436) واعتمدت على طريق القوة لمواجهة (الديدان، 2011، ص 20) أي عن طريق التدخل العسكري الأجنبي والذي نجح في أغلب تدخلاته إلى وقف الحرب إلى أنه لم يؤدي إلى استقرار الأمن والسلام في المنطقة وفي أغلب تدخلاته كانت لأهداف شخصية، وخلف دمار شامل في دول الساحل الإفريقي.

ثانيا - 2 - الانقلابات العسكرية: Second - 2 - Military coups:

تقوم الانقلابات العسكرية على استخدام القوة والعنف من طرف الجيش أو الشرطة أو أي جماعة تملك أسلحة من أجل الاستيلاء على رئاسة الدولة من خلال الاغتيال أو النفي أو العزل أو الاعتقال، فالواقع أثبت أنه من النادر أن يحدث إجماع مطلق على النظام الحاكم الأمر الذي يساعد كثيرا على حدوث هذه الانقلابات العسكرية (القادري، 2007، ص 81) وتعد الانقلابات العسكرية من

النزاعات الداخلية المسلحة التي تحدث داخل إقليم الدولة غير أنها تقوم على هدف معين يتمثل في تغيير نظام وسلطة الحكم في الدولة، وعليه تعرف الانقلابات العسكرية على أنها " الإحلال القسري والجبري للمدنيين شاغلي السلطة بعناصر أخرى من القوات المسلحة (البيوش، 2004، ص 23) ويمكن اقتراح تعريف للانقلاب لعسكري بـ: هو نزاع داخلي مسلح يثور بسبب استخدام العنف من طرف قوات مسلحة لتغيير السلطة الحاكمة

– إن الانقلابات العسكرية متوقعة الحدوث في البلدان النامية لانعدام الاستقرار السياسي لأبعد الحدود (الزرتوقة، 1996، ص132) إذ أصبحت الانقلابات العسكرية كنمط أساسي للوصول إلى السلطة العليا في إفريقيا وأكثر انتشارا من الأساليب الأخرى الوراثية والانتخابية (الفريد، 2002، ص59) فقد شهدت دول الساحل الإفريقي العديد من الانقلابات العسكرية، وكان للعادات والمعتقدات المنطقة دور في إضفاء الشرعية للانقلابات العسكرية للوصول إلى السلطة (الزرتوقة، 1996، ص 134)، إذ عرفت موريتانيا أكثر من 16 انقلابا عسكريا ورغم تسلم السلطة في البلاد حكومة ديمقراطية بانتخابات نزيهة هذا لم يمنع من حدوث الانقلاب مرة أخرى، أما في النيجر فهي الأخرى لم تسلم من الانقلابات التي عرفتها القارة الإفريقية عام 1999، حيث تم اغتيال الرئيس إبراهيم منياصرا (المهنا، 1999، ص327) وتشاد أيضا مرت بالانقلابات حيث أن الرئيس الحالي إدريس ديبي إتنو وصل إلى السلطة عن طريق المساعدة المسلحة من ليبيا والسودان على الرئيس السابق حسين حبري <https://ar.wikipedia.org/wiki> الذي وصل إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري، وهذا الأخير تم محاكمته على جرائمه ضد الإنسانية وحكم عليه بالسجن المؤبد (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/26) وقد عرفت تشاد نوعا من الاستقرار خلال حكم الرئيس الحالي غير أن المعارضة السياسية لرئيس تطالبه بإقامة الحوار بين ركائز الدولة من أحزاب سياسية ومجتمع مدني والعسكري من أجل إرساء جمهورية ديمقراطية مستقرة -

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

هذه الانقلابات العسكرية راجعة لكون هذه الأنظمة حريصة على التمسك بالسلطة دون السعي إلى تطوير الأوضاع في المنطقة غير أن الهدف من هذه الانقلابات لا يتجاوز رغبة الاستيلاء على السلطة (البيوش، 2004، ص26) مما سبق يتضح بأن الانقلاب العسكري نزاع داخلي غير مشروع ولكنه استمد شرعية من انتشار المعتقدات بشرعيته في المحيط الإفريقي، وعليه لا يجوز التدخل الدولي في شؤون الدولة الداخلية، ومع ذلك فإن بعض الانقلابات على السلطة الرئاسية مدعومة بقوات مسلحة من دول أجنبية في بعض دول إقليم الساحل الإفريقي.

الخاتمة Conclusion:

إن الوضع في دول الساحل الإفريقي كانت و لازالت تعاني من آثار النزاعات الداخلية المسلحة التي انتشرت في معظم دوله سواء في شكل حروب أهلية أو انقلابات عسكرية وبالرغم من أن التدخل الدولي في معظم تدخلاته أدى إلى وقف الحروب الأهلية إلا أنها لم تقرر الأمن والاستقرار في دول إقليم الساحل الإفريقي، وكانت جل تدخلاته من أجل الحفاظ على مصالحه في المنطقة

وبعد هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: First, the results:

- القارة الإفريقية لم تعرف حروباً أهلية إلا بعد أو أثناء المرحلة الاستعمارية.
- أن الحروب الأهلية تؤدي إلى تدخل دولي في شؤون الدولة لما لها آثار على حقوق الإنسان.
- أن التدخل يتم للحفاظ على مصالح الدولة المتدخلة في المنطقة.
- النزاعات الداخلية المسلحة تؤدي إلى انتشار التنظيمات الجهادية المتطرفة في المنطقة.
- أن دول الساحل الإفريقي لا تؤمن بمنطق التداول السلمي على السلطة.

ثانياً: التوصيات Second: Recommendations

- تفعيل الديمقراطية من خلال الإقرار بحق الشعب في تقرير مصيره وتطبيق المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لضمان مشاركة شعوب دول إقليم الساحل الإفريقي في إدارة الشؤون العامة للبلاد، والعمل على تكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة.
- تقديم مصالح الدولة الواقعة في النزاعات المسلحة أثناء التدخلات الدولية من أجل الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة والهيكل والبنية التحتية للدولة، وبطريقة أوتوماتيكية سيتم الحفاظ على مصالحهم.
- العمل على تغيير السياسة المعتمدة في كل من مالي و إفريقيا الوسطى والمتعلقة بطرد الهويات العربية والإسلامية من المنطقة وذلك لتطوير اقتصادها باعتبار أنها دول داخلية مرتبطة حدودياً مع الدول العربية الإفريقية.
- العمل على إيجاد حل للتعايش مع الاختلاف العرقي والديني بين مختلف الطوائف والقبائل المتواجدة في دول الساحل الإفريقي.

المصادر Sources :

1. سلسلة لوسافر، إفريقيا
2. <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018/03/22.
3. أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 163، 170، 171.
4. <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html>
5. عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص.22

6. فريدة بلفراق، النزاعات الدولية، خوارزم العلمية، ط1، 2016، ص.7
7. حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، منشورات خير جليس، الجزائر، ط1، 2007، ص 34، 35.
8. سهيل حسين الفتلاوي، تسوية المنازعات الدولية، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2014، ص.11
9. عمر سعد الله، القانون الدولي لحل النزاعات، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص.50
10. المرجع نفسه، ص. 46.
11. عمار بوضياف، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2016، ص.65
12. عمر سعد الله، مرجع سابق، ص.46
13. حسين قادري، مرجع سابق، ص.29
14. سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 39.
15. عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 43، 46.
16. مرجع نفسه، ص 51.
17. عبد الحميد موسى الطالب، النظرية العامة لمبدأ حسن الجوار في القانون الدولي العام، النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2003، ص.37
18. خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص 78.
19. حسين قادري، مرجع سابق، ص.14
20. خليل حسين، مرجع سابق، ص 81.
21. <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html>.
22. سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص.307
23. <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html>.
24. أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 200.
25. مرجع نفسه، ص 67، 197، 198.
26. صالح يحيى الشاعر، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، مكتبة مديولى، القاهرة، ط1، 2006، ص 126.
27. عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص.22
28. أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 69، 202، 203.
29. <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201432594140985333.html>.
30. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2018./03/22
31. أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 83، 86.

32. صالح يحيى الشاعر، مرجع سابق، ص.128
33. محمد بوعشة، مدخل إلى إدارة النزاعات الدولية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2008، ص.83
34. <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html>
35. أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص. 19
36. باسم رزق عدلي مرزوق، الهوية الإفريقية في الفكر السياسي الإفريقي، دراسة مقارنة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط1، 2015، ص 434-436
37. مولود ديدان، موانئ دولية، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص. 20
38. حسين قادري، مرجع سابق، ص. 81
39. صليحة بيوش، التداول على السلطة الرئاسية وآلياته في دستور 1996، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية فرع قانون دستوري، جامعة الحاج لخضر- باتنة-، 2003، 2004، ص 23
40. صلاح سالم زرتوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، مكتبة مديولى، القاهرة، ط1، 1996، ص.132
41. نبيل محمد دقيل فريد، عصام عبد الوهاب محمد، المؤسسة العسكرية والعمل السياسي، مجلة دراسات إفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد 27، 2002، ص.59
42. صلاح سالم زرتوقة، مرجع سابق، ص. 134
43. محمد نصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظيم السلطة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص.327
44. https://ar.wikipedia.org/wiki/قائمة_الانقلابات_في_أفريقيا_تم_الاطلاع_عليه بتاريخ 2018./03/26
45. https://ar.wikipedia.org/wiki/إدريس_ديبي_إنتو
46. https://ar.wikipedia.org/wiki/حسين_حبري
47. <http://m3ftchad.over-blog.com/2015/06/5578555a-492e.html>
48. صليحة بيوش، مرجع سابق، ص.26

Internal armed conflicts in the countries of the African Sahel

ا.م.د. نبيل نويس

أستاذ محاضر "أ" تخصص قانون عام

المركز الجامعي - بريكة -

nabil.nouis@univ-batna.dz

Abstract:

The countries of the African Sahel suffer from internal armed conflicts that have led to contempt for the security situation, political stability and violation of human rights in the region, which prompted the international community to intervene to remedy the situation. These conflicts in the countries of the African Sahel, and the extent of the success of external interventions in achieving security and stability in the region, and accordingly the following problem was raised: How successful are external interventions in limiting the spread of internal armed conflicts in the countries of the African Sahel?

One of the most important findings of this study is that most of the internal armed conflicts in the region originated because of the religious conflict, which escalated to the point of the struggle for power